تمكين المرأة ودوره في تحقيق السلم المجتمعي

الباحثة: ايمان راضي عبد الحسين أ.د طالب عبد الرضا كيطان

art.mas.soc24.9@qu.edu.iq talib.katan@qu.edu.iq

جامعة القادسية – كلية الآداب

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٦/١٤

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٦/٢٩

الخلاصة :

تتناول هذه الدراسة الكشف عن أثر تمكين المرأة ودوره في عملية تعزيز السلم المجتمعي في العراق والتعرف على دور المرأة التربوي في اسرتها لتعزيز السلم المجتمعي، وكذلك بيان دور المرأة السياسي والاقتصادي في تعزيز السلم المجتمعي، فضلا عن الكشف عن المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في بناء السلم المجتمعي والتعرف على الأليات والخطط والمؤسسات التي تسهم بدعم دور المرأة في عملية تعزيز السلم المجتمعي بالإضافة الى معرفة دور منظمات المجتمع المدني التي تعتبر الية التنفيذ الأهم لخطط تمكين المرأة ومعوقات عمل المنظمات .

واظهرت نتائج الدراسة ان تمكين المرأة ومدى مساهمتها بعملية تحقيق السلم المجتمعي تتناسب بشكل طردي، كما اكدت على ضرورة تنفيذ الخطط الوطنية الداعمة للمرأة بشكل صحيح. وقدمت الدراسة توصيات تتعلق بضرورة العمل بشمولية واشراك كافة الجهات المعنية لتنفيذ إستراتيجيات تمكين المرأة.

الكلمات المفتاحية : تمكين المرأة، السلم المجتمعي، معوقات تمكين المرأة.

Women's Empowerment and its Role in Achieving Community Peace (A Field Study in the City of Diwaniyah)

Researcher Iman Radhi & Prof. Talib Abdul-Ridha Kitan
University of Al-Qadisiya - College of Arts
art.mas.soc24.9@qu.edu.iq **talib.katan@qu.edu.iq**

Date received: 14/6/2025
Acceptance date: 29/6/2025

Abstract:

This study entitled (Women's Empowerment and its Role in Building Community Peace. A Field Study in the City of Diwaniyah) sought to reveal the impact of women's empowerment and its role in the process of strengthening community peace in the study community (Diwaniyah Governorate) and to identify the educational role of women in their families to strengthen community peace, as well as to clarify the political and economic role of women in strengthening community peace. In addition to revealing the obstacles that limit women's participation in building community peace, and identifying the mechanisms, plans and institutions that contribute to supporting women's role in the process of strengthening community peace, in addition to knowing the role of civil society organizations, which are considered the most important mechanism for implementing women's empowerment plans and the obstacles to their work. The study results showed that women's empowerment and their contribution to achieving community peace are directly proportional. It also emphasized the need to properly implement national plans supporting women. The study presented recommendations related to the need for multifaceted and collaborative work to implement women's empowerment strategies.

Keywords:women's empowerment, community peace, obstacles to women's empowerment).

المقدمة:

واجه العراق بعد التحول السياسي عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة اثرت على استقراره الأمني والمجتمعي وانعكس استخدام أسلوب المحاصصة الطائفية سياسيا في توزيع المناصب والوزارات والمحافظات على المجتمع وإعادة الانتماءات العشائرية والقبلية وتقوية سلطة القبيلة على حساب سلطة الدولة والقانون ما أثر بشكل سلبي كبير على السلم المجتمعي وتقويضه ، وعلى فرص المرأة في لعب الأدوار التي تستحقها في المجتمع نتيجة تراجع الوضع الأمني بشكل كبير و انشغال الحكومات المتعاقبة بحفظ الامن وسيادة الدولة ، خاصة بعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامي لثلث مساحة العراق تقريبا ٢٠١٤-٢٠١٦ .

ثم تبنت الحكومة العراقية بعد ذلك من خلال برامجها سياسات تهدف إلى تطوير وبناء قدرات العاملين من الجنسين، مع التركيز على تحقيق التوازن بينهما ، واطلقت العديد من الخطط الإستراتيجية الوطنية التي هدفت الى تطوير وتمكين النساء وتفعيل ادوارهن المجتمعية في مختلف المجالات ، واستحدثت الدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتعنى بكل ما من شأنه تطوير ودعم المرأة العراقية ، وتم استحداث اقسام وشعب تعنى بالمرأة في كافة الوزارات ودواوين المحافظات والمؤسسات الحكومية العراقية لتشكل بذلك شبكة رصينة من التفاعل بين هذه المؤسسات ساهمت بدعم المرأة بعد العقبات التي تعرضت لها خلال الفترات السابقة بعد عام ٢٠٠٣ .

وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي واعتمدت على عينة نساء ،من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني والقطاع الخاص، وقامت بتحليل نتائج الاستبانة والتي تناولت مجموعة من المحاور المرتبطة بالتنشئة، التربية الاسرية ، المشاركة السياسية، التمكين الاقتصادي، والعقبات المؤسسية وأليات تنفيذ الخطط الوطنية وأبرزها منظمات المجتمع المدني ،

من هنا تبرز أهمية الدراسة كونها تناولت واقع تمكين المرأة من منظور شامل، يدمج بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية، وسلطت الضوء على الفجوات التي تعيق مشاركة النساء الفاعلة في الحياة العامة، وخاصة في مراكز اتخاذ القرار. كما تسهم نتائجها في توفير بيانات ميدانية دقيقة يمكن أن تشكل أساسًا لصياغة سياسات وبرامج تدعم تمكين المرأة وتعزز من دور منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في تنفيذ الخطط الوطنية ذات الصلة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا في كونها تستند إلى عينة متنوعة من النساء من قطاعات مختلفة، ما يمنح نتائجها مصداقية وشمولية، ويجعل منها مرجعًا مفيدًا للجهات الحكومية وصنّاع القرار والباحثين في مجال قضايا النوع الاجتماعي والتنمية المجتمعية.

مشكلة الدراسة:

احتلت قضية تمكين المرأة ودورها في المجتمع بشكل عام و المجتمع العراقي بشكل خاص مساحة واسعة على الصعيد المحلي و العالمي، ووفقاً لما شهده العراق من التحولات الاجتماعية على مختلف الأصعدة، فقد كانت هذه التحولات مرتبطة بالثقافة المجتمعية للمجتمع العراقي وتلك الثقافة كانت محركًا رئيسًا للمجتمع، مما انعكس بشكل كبير على وضع المرأة وأدوارها في المجتمع، بالإضافة إلى التحولات في الأدوار التقليدية التي كانت مُحددة لها نتيجة لتغييرات تاريخية وثقافية شاملة، ومن أبرز هذه التحولات هي قضية تمكين المرأة ودورها في بناء السلام المجتمعي.

وبالرغم ما حققته المرأة العراقية من نجاحات، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات ومعوقات هائلة في مشاركتها الفعّالة في عمليات بناء السلام وتحقيق التغيير الملموس على الأرض، حيث تتعرض قدرتها على التأثير في هذه العمليات إلى تهديدات وعنف قائم على أساس الجنس، خاصة في فترات ما بعد النزاعات المسلحة، كما تواجه العديد من العقبات التي تحول دون مشاركتها السياسية الكاملة في العراق، بهذا الشكل، تتناول الدراسة دور المرأة العراقية في تحقيق السلم المجتمعي، مع التركيز على التحديات التي تواجهها وكيفية مساهمتها في نشر ثقافة السلام بعد التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها منصة لتسليط الضوء على دور المرأة كمساهم فعّال في تحقيق السلم المجتمعي، كما تسهم في توسيع الفهم العلمي حول دور المرأة في بناء وتعزيز السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣. وفي تكوين رؤية شاملة تجمع بين الأدوار التربوية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للمرأة العراقية، مما يساهم في بناء إطار نظري يساعد على فهم أبعاد تأثير المرأة على استقرار المجتمع العراقي.

كما تحدد آفاقاً لدراسات مستقبلية تهتم بمساهمة المرأة في بناء المجتمعات المستقرة في مناطق النزاع وما بعدها.

اهداف الدراسة:

حددت الباحثة لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف حيث تسعى الى الكشف عن أثر تمكين المرأة ودوره في عملية تعزيز السلم المجتمعي في مجتمع الدراسة، والتعرف على دور المرأة التربوي والسياسي والاقتصادي في

تعزيز السلم، وتحديد اهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في بناء السلم المجتمعي في العراق، والتعرف على اهم الخطط والإستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة واليات تنفيذها ودور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة.

مفاهيم الدراسة

تمكين المرأة **Empowering women**

وردت كلمة "التمكين" في القرآن الكريم في ست عشرة آية جاءت في اثني عشرة سورة وألفاظ متعددة منها مكناهم ، مكنا ، مكين ، يمكنن ونمكن كما في قوله عز وجل ، قال تعالى " أنا مكنا له في الأرض وءاتيناه من كل شيء سببا" (سورة الكهف :الآية ٨٤)[١] ، والتمكين يعرف حسب ما ورد في معجم لسان العرب بمعنى القدرة [٢] ،اما في معجم الوسيط فأن مكن له في الشيء أي جعل له عليه سلطانا وقدرة وسهل ويسر عليه.[٣]

التعريف الاصطلاحي: يعرف التمكين بأنه عملية يتم بواسطتها تمكين الأشخاص ومساعدتهم لتطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليؤثروا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات قيمة اجتماعية.[٤] كما يعرف التمكين بانه مرحلة من مراحل تحسين القدرة على صنع القرار من خلال التعاون والتشاركية والتدريب والتعليم والعمل بروح الفريق.[٥]

أما في الدور السياسي للمرأة يمكن ان يعرف انه " السلوك المتوقع من المرأة في حال أن تشغل وضعا منصب سياسي معيناً أو تشارك في نشاط سياسي[٦]" .

الدور التربوي للمرأة: يُعرف الدور التربوي للمرأة بأنه: " مجموعة من الجهود والنشاطات المنسقة التي تقوم بها المرأة، بهدف تحقيق الأهداف التربوية داخل المنزل وخارجه، بما يتماشى مع ما بهدف إليه المجتمع من تربية أبنائه تربية صحيحة على أسس سليمة"[٧].

تعريف تمكين المرأة:

هناك من يري أن التمكين هو " عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية، وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن ايجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم وذلك يتم بعد أن يكونوا على وعي واهتمام وإدراك وفهم أنفسهم ن والتمكين كعملية هدفها تحويل الناس الذين تنقصهم القوة لكي يحصلوا على تأثير مباشر على حياتهم وبيئاتهم الاجتماعية. [٨]

بينما يرى اخرون ان تمكين المرأة هو " القضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات ، وهنا يسعى التمكين إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتمكينهم من التأثير في العملية التنموية ".[٩]

وحددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية مجموعة من الأهداف الخاصة بتمكين المرأة أهمها :

الدور The **role**

التعريف اللغوي: دور: " دَارَ الشيءُ يَدُورُ دَوْراً ودَوَرَاناً ودُؤُوراً واسْتَدَارَ وأَدَرْتُه أَنا ودَوَّرْتُه وأَدَارَه غيره ودَوَّرَ به ودُرْتُ به وأَدَرْت اسْتَدَرْتُ، ودَاوَرَهُ مُدَاوَرَةً ودِوَاراً: دَارَ معه"[١٠].

التعريف الاصطلاحي: يُعرف الدور بأنه: " السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، وهو الجانب الحيوي الذي يجمع إلى جانبه العناصر الفيزيقية بحكم اشتغاله منزلة معينه وتحتم عليه أداء واجبات محدده وفقاً لمسؤولياته"[١١].

ويمكن ان يعرف الدور بأنه " مجموعة من الأنشطة المرتبطة التي تحقق ما هو متوقع من الفرد في مواقف معينة، وما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام مناط به باعتباره عضواً في أي تنظيم لديه أدوار محددة"[١٢].
تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإتاحة الفرصة للمرأة لتحقيق إمكاناتها.

ويشير الدور إلى " الأنماط السلوكية المتوقعة، والالتزامات، والامتيازات المرتبطة بموقع اجتماعي معين داخل سياق محدد"[١٣].

اما التعريف الاجرائي للدور ، يعرف الدور وفق مفهوم الدراسة الحالية بأنه (المواقع والمهام التي شغلتها المرأة ونشاطها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في محافظة الديوانية لترسيخ السلم المجتمعي بعد عام ٢٠١٦

معوقات تمكين المرأة العراقية

١-المعوقات الأمنية:

١. أثر حل المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية في بداية الاحتلال، تعرّضت الدولة لضعف في تطبيق القانون، مما أدى إلى تفشي العنف والجريمة في المجتمع. هذه الظروف جعلت المرأة العراقية عرضة للتهديدات المتزايدة من الجماعات المسلحة وأدى تراجع العمل الحكومي إلى زيادة العبء على النساء.

٢. العنف المسلح ضد المرأة :من أهم معوقات تمكين المرأة هو تعرضها لأشكال متعددة من العنف، سواء كان ذلك عن طريق استهدافها المباشر أو من خلال تهديدات طالت أفراد أسرتها. تم استهداف النساء بشكل كبير بسبب وجودهن في المناطق الساخنة من الصراع، مما جعل المرأة تعيش في حالة خوف دائم.

٣. تراجع أداء المؤسسات الحكومية وضعف الخدمات الأساسية المقدمة، تحمّلت المرأة العبء الأكبر في تأمين احتياجات أسرتها. أدى ذلك إلى تفشي الفقر في المجتمع العراقي، حيث كانت النساء الأكثر تضررًا من قلة الدعم الاجتماعي والاقتصادي.

٤. أسفرت الحروب والنزاعات المستمرة في العراق عن زيادة أعداد الأرامل، لتتصدر العراق قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الأرامل على مستوى العالم، هذه الشريحة تواجه تحديات كبيرة في تأمين حقوقها الإنسانية، خاصة في ظل ضعف الدعم الحكومي والمنظمات الإنسانية في معالجة قضاياهن[١٤]

٥. أثر حل المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية في بداية الاحتلال، تعرّضت الدولة لضعف في تطبيق القانون، مما أدى إلى تفشي العنف والجريمة في المجتمع. هذه الظروف جعلت المرأة العراقية عرضة للتهديدات المتزايدة من الجماعات المسلحة وأدى تراجع العمل الحكومي إلى زيادة العبء على النساء.

٦. العنف المسلح ضد المرأة :من أهم معوقات تمكين المرأة هو تعرضها لأشكال متعددة من العنف، سواء كان ذلك عن طريق استهدافها المباشر أو من خلال تهديدات طالت أفراد أسرتها. تم استهداف النساء بشكل كبير بسبب وجودهن في المناطق الساخنة من الصراع، مما جعل المرأة تعيش في حالة خوف دائم.

٧. تراجع أداء المؤسسات الحكومية وضعف الخدمات الأساسية المقدمة، تحمّلت المرأة العبء الأكبر في تأمين احتياجات أسرتها. أدى ذلك إلى تفشي الفقر في المجتمع العراقي، حيث كانت النساء الأكثر تضررًا من قلة الدعم الاجتماعي والاقتصادي.

٨. أسفرت الحروب والنزاعات المستمرة في العراق عن زيادة أعداد الأرامل، لتتصدر العراق قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الأرامل على مستوى العالم، هذه الشريحة تواجه تحديات كبيرة في تأمين حقوقها الإنسانية، خاصة في ظل ضعف الدعم الحكومي والمنظمات الإنسانية في معالجة قضاياهن[١٥].

٢: المعوقات الاجتماعية

١. لا يزال المجتمع العراقي تظهر عليه تأثيرات العادات والتقاليد القبلية والعشائرية التي تضع المرأة في إطار دور محدد، يقتصر غالبًا على تنظيم شؤون المنزل ورعاية الأسرة، وهذه الموروثات تعتبر أن وجود

المرأة في مجال العمل خارج المنزل يتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية، مما يجعلها غير قادرة على المشاركة بشكل كامل في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٢. الاعتقادات السائدة بأن المرأة يجب أن يقتصر عملها على بعض الوظائف المحدودة مثل التعليم والخياطة، بينما يُنظر إلى بعض المهن الأخرى على أنها غير ملائمة لطبيعتها. هذه التصورات تعزز من التمييز ضد المرأة وتحد من خياراتها المهنية.

٣. تواجه المرأة في العراق صعوبة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية المتاحة، مما يساهم في تفاقم مشكلة البطالة لديها. كما أن قلة الفرص المتاحة للمرأة في المشاركة في اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الدولة، تساهم في تعزيز التمييز ضدها وتقليص دورها في العملية السياسية.

٤. وجود خلل كبير في توزيع الأدوار والعدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. حيث يتم تهميش دور المرأة في العديد من القطاعات، مما يعكس تمييزًا واضحًا ضدها ويزيد من صعوبة تمكينها في مختلف المجالات[١٦].

٥. تواجه المرأة الريفية العراقية تحديات بيئية واجتماعية إضافية تجعل من الصعب عليها تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من تحملها مسؤوليات كبيرة في الأسرة والنشاطات الزراعية، إلا أن الظروف المعقدة في الريف تجعل من الصعب توفير الحد الأدنى من الدعم والموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في حياتها.[١٧]

السلم المجتمعي

يعتبر السلم المجتمعي من أهم المفاهيم الاجتماعية المعاصرة، وهو مفهوم يقوم على أساس تعزيز العلاقات الداخلية بين أفراد المجتمع ومؤسساته، بغض النظر عن التنوع الديني والثقافي والسياسي. تهدف هذه العلاقات إلى أن تقوم على أسس متينة من التعاضد والانسجام والاستقرار، مما يسهم في انتشار جو من الوئام الاجتماعي والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع المختلفة وقطاعاته وأفراده، مع انحسار مظاهر النزاع والخصومة والتوترات الاجتماعية، وتقليل اللجوء إلى العنف في التعاملات الداخلية وحل الخلافات. [١٨] وعلى ذلك يُعرف السلم المجتمعي بأنه: " منظومة متكاملة من المبادئ والقيم والسلوكيات والأفكار التي تسعى إلى ترسيخ مبدأ حسن التعايش مع الآخر، ونبذ العنف، وتفضيل استخدام الوسائل السلمية والقانونية لحل النزاعات.

كما يعزز الإحساس القوي بالانتماء إلى المجتمع وتماسكه، مما يجعل من الصعب ممارسة سلوكيات تؤدي مباشرة إلى إضعاف النسيج الاجتماعي أو إحداث تشوهات عميقة في بنيته الأساسية".[١٩]

السلم المجتمعي هو " حالة من السلم والوئام تسود داخل المجتمع أو بين فئاته المختلفة، حيث يعم التفاهم والتعايش بين أفراده. يُعد هذا السلم مقومًا أساسيًا لتطور المجتمع وتقدم أفراده". [٢٠]

كما يُعرف السلم المجتمعي بأنه سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التعاون بين المجموعات المختلفة، خاصة تلك التي تشهد نزاعات أو خلافات. ويشير إلى الترتيبات المطلوبة في مرحلة ما بعد النزاعات، من خلال تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة وإحداث تغييرات في البيئة التي شهدت الصراعات لتحقيق التفاهم والاستقرار.[٢١]

اهم معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣

بعد التغيير السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، برزت تحديات أمنية وسياسية أثرت بشكل عميق على استقرار المجتمع. من أبرز هذه التحديات الاعتماد على نظام الديمقراطية التوافقية، والذي أدى إلى تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب الحكومية، هذا النهج أسهم في تعزيز الانتماءات العشائرية والطائفية على حساب الهوية الوطنية، مما زاد من تفكك النسيج الاجتماعي، كما أن تعدد الجماعات والانقسامات الداخلية جعل من الصعب تحقيق وحدة وطنية قوية ومستدامة لتحقيق السلم المجتمعي، يتطلب الوضع احترام حقوق كافة المكونات من قوميات وأقليات وجماعات دينية ومذهبية، وتعزيز التعايش الطوعي والمشاركة الفعالة في بناء الوطن الواحد.[٢٢]

١- ضعف البعد القانوني

بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولات كبيرة صاحبها تحديات متعددة أثرت على تحقيق السلم المجتمعي، حيث يعد غياب تفعيل القانون أحد أبرز المعوقات. فالقانون، كوسيلة لضبط سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات بين المجتمعات والدول، لم يُفعّل بالشكل المطلوب في العراق. ضعف تطبيق القانون أو غيابه أدى إلى ترهل قانوني وفوضى اجتماعية، ما ساهم في خلق بيئة ملائمة للنزاعات والعنف [٢٣] .

من ناحية أخرى، أدى التطبيق الجزئي للديمقراطية إلى خلل في الأمن المجتمعي، حيث ساهمت مظاهر الاستبداد والظلم في زيادة العنف، لا سيما بين الفئات المستضعفة التي غالبًا ما تجد نفسها بين خيارين: المقاومة المسلحة أو الاستسلام، وضعف الالتزام بتنفيذ القرارات القانونية وانعدام الحسم القضائي أضعف الثقة

في النظام القانوني، مما تسبب في استمرارية حالة من عدم الاستقرار، لتحقيق السلم المجتمعي، يتطلب الأمر تفعيل القوانين الموجودة، تشريع قوانين جديدة عند الحاجة، وضمان تطبيقها بشكل عادل وشامل.[٢٤]

٢- الخلافات الطائفية

بعد عام ٢٠٠٣، برزت ثقافات فرعية تعكس سيكولوجية المظلومية أو "ثقافة الضحية"، حيث اعتبر كل طرف، سواء كان شيعياً أو سنياً أو كردياً، نفسه ضحية للطرف الآخر، مما ولّد شعوراً بالغبن والرغبة في الانتقام، مما أدى إلى انهيار البيئة السياسية وانتقال ولاءات الأفراد من الدولة إلى الكيانات الطائفية. إضافة إلى ذلك، تشكيل مجلس الحكم العراقي عام ٢٠٠٣ وتوزيع عضويته على أسس طائفية، وصياغة دستور قائم على المحاصصة الطائفية، وتشكيل ميليشيات مسلحة غذّت ثقافة الأمن الطائفي داخل الجيش العراقي. هذه العوامل مجتمعة أضعفت الهوية الوطنية وأصبحت معوقاً رئيسياً أمام تحقيق السلم المجتمعي في العراق.[٢٥]

حيث عد المحاصصة من أهم معوقات الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث تم تأسيس الحكومة على أساس تمثيل طائفي وقومي يتناسب مع الكثافة السكانية لكل طائفة وقومية. وقد أدت هذه المحاصصة الطائفية إلى خلق أجواء من التخندق الديني والطائفي والعرقي، مما جعل تمثيل المصالح الفئوية يأتي بعيداً عن المصلحة الوطنية. هذا النهج انعكس سلباً على السلم المجتمعي في العراق، حيث أن استمرار العمل بنظام المحاصصة الطائفية قد رسخ ثقافة الهوية الفرعية، سواء كانت مذهبية أو قومية، على حساب الهوية الوطنية الموحدة. وبالتالي، شكلت هذه المحاصصة عقبة كبيرة أمام تحقيق الاستقرار و السلم المجتمعي في العراق.[٢٦]

٣- استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي

تفاقمت ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل ملحوظ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث طالت جميع مؤسسات الدولة وأصبحت عائقاً رئيسياً أمام جهود التنمية وإعادة الإعمار. وقد أشار تقرير أمريكي إلى إهدار مليارات الدولارات التي كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر في عام ٢٠٠٥، ساهم هذا الفساد في تقويض الثقة بين المواطنين والحكومة، وعزز من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد.[٢٧]

٤- تدمير القطاع الصناعي وغياب المشروع التنموي:

شهد القطاع الصناعي في العراق تراجعاً كبيراً بسبب توقف دعم الدولة للمشاريع الصناعية بمختلف أحجامها، سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة. أدى ذلك إلى توقف العديد من المشاريع الإنتاجية وهروب

رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة لغياب بيئة استثمارية آمنة وملائمة. هذا التراجع أثّر سلباً على الاقتصاد العراقي ورفع معدلات البطالة، مما زاد من معاناة المواطنين، كما أن بعد عام ٢٠٠٣، أصبحت التنمية تحدياً كبيراً أمام الحكومات العراقية المتعاقبة. تفاقم ظاهرة الفساد، وتراجع المشروع التنموي ليصبح هدفه الأساسي مقتصراً على توفير الخدمات العامة فقط، بينما تراجعت مشاريع إعادة الإعمار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد الشرخ الطائفي. وقد سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً، حيث بلغت ٧% عام ٢٠٠٦ بعدما كانت ٣% عام ٢٠٠٢، وفقاً لتقديرات الاتحاد الأوروبي. واستمر التدهور ليصل إلى ٧٥% عام ٢٠٠٤ في القطاعين العام والخاص، مما اضطر العراق إلى الاعتماد على المساعدات الدولية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.[٢٨]

آليات تحقيق السلم المجتمعي

١- الآليات السياسية لتحقيق السلم المجتمعي في العراق

تتمثل الآليات السياسية التي تهدف إلى تعزيز وبناء السلم المجتمعي في تفعيل المشاركة السياسية، وهي حق المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار ومراقبته. تهدف هذه الآليات إلى تعزيز دور المواطنين في النظام السياسي وضمان مساهمتهم في صنع السياسة العامة أو التأثير فيها. وتعتبر المشاركة السياسية من الشروط الأساسية لعمل النظام الديمقراطي، حيث تقوم الديمقراطية في جوهرها على مجموعة من القيم الإنسانية مثل التعايش، والتسامح، واحترام الآخر، والحل السلمي للخلافات، مع احترام حقوق الإنسان.[٢٩] الديمقراطية هي الوسيلة التي تساهم في استقرار العراق وازدهاره، من خلال بناء الدولة الوطنية وتعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي[٣٠]. كما تساهم في تحقيق قيم المساواة والحرية، مما يؤدي إلى استقرار المجتمع وتحقيق السلم المجتمعي. فالسلم المجتمعي لا يتحقق بالقمع أو القهر، بل بالرضا والتفاعل الإيجابي مع شؤون المجتمع وبالحكمة لمواجهة التحديات والأزمات التي تهدد هذا السلم.[٣١]

وتسعى الحكومة بدور كبير في خلق مجتمع متجانس بعيد عن التفكير الطائفي أو العرقي، من خلال إصدار القوانين والقرارات التي ترسخ القيم المطلوبة للتعايش السلمي. كما أن فكرة الإصلاح الدستوري والسياسي تعني تغيير الوضع القائم إلى وضع أفضل، مما ينعكس بشكل كبير على مؤسسات الدولة. فضلاً عن ذلك، يسهم الإصلاح السياسي في تأسيس أحزاب سياسية، وتنظيم حرية الإعلام، واحترام حقوق وحريات المكونات والجماعات ضمن إطار الدولة، مع احترام خصوصيات مختلف المكونات وهوياتهم الثقافية والدينية.[٣٢]

تبدأ عملية الإصلاح السياسي في العراق من خلال إلغاء نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية، والتركيز بدلاً من ذلك على مبدأ الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية في تولي المناصب الإدارية في مؤسسات الدولة.

يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز الهوية الوطنية، وتحديد مسار جديد للعراق تحكمه القوانين والمؤسسات الشرعية المنبثقة من إرادة الشعب، ويتطلب الإصلاح السياسي بناء نظام قائم على سيادة القانون.[٣٣]

ومن جانب آخر ترسيخ الاعتدال الديني ومحاربة الخطاب المتطرف يعد التعايش بين الديانات أحد ألوان التعايش بين الثقافات والحضارات في مختلف أنحاء العالم، ويمكن تحقيقه إذا بُني على أساس سليم يتمثل في الاعتراف بالآخر وتقبله. ويتطلب ذلك دورًا حاسمًا للرجال الدين والخطباء في إعادة تشكيل وتصحيح أفكار المواطنين العراقيين نحو تقبل الآخر دون تأجيج الصراع. كما يجب أن تتدخل المؤسسات الحكومية بكل صرامة لمنع صعود الفكر المتطرف على المنابر الدينية، حيث تروج هذه المنابر لبعض المعتقدات التي قد تؤدي إلى تقسيم المجتمع، ومن الضروري أن يتم أيضًا الاعتماد على الأساس الإعلامي من خلال وضع استراتيجية تقنين وضبط ومراقبة لعمل القنوات الفضائية بعيدًا عن التجاذبات السياسية والدينية. وهذا يتضمن منع بث الرسائل الطائفية والعنصرية التي قد تساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية وتشويه الصورة الحقيقية للتعايش بين مختلف مكونات المجتمع العراقي.[٣٤]

٢- الآليات الثقافية والاجتماعية

أ- الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية، وهو الهدف الأساسي من قيام الدولة القانونية. إن الدولة القانونية تهدف إلى حماية الأفراد من تعسف السلطات العامة واعتدائها على حقوقهم، وضمان تمتعهم بحرياتهم العامة وحقوقهم الفردية، فإن تفعيل التفاعل الثقافي والعمل على إيجاد مشترك بين مختلف الثقافات الفرعية يساهم في تأسيس ثقافة عراقية تعكس هوية المواطن العراقي. هذه الثقافة المتكاملة تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية، وهو ما يعتبر من المكاسب المهمة التي يستفيد منها جميع مكونات المجتمع العراقي.[٣٥]

ب- إعادة إنتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد الهوية الوطنية: حيث تتمثل إعادة إنتاج الوعي الاجتماعي في توحيد العراقيين ضمن هوية وطنية واحدة من خلال نشر ثقافة التسامح وتعلم الديمقراطية وتطبيقها. كما يتم بناء فضاء للمجتمع المدني، بحيث تكون أولوياته تصويب سلوك الدولة ومراقبتها مع الفصل بين ما هو مدني وما هو سياسي، والابتعاد عن التحزبات.

ت- نشر ثقافة التسامح والمواطنة: ينبغي العمل على نشر ثقافة التسامح وتقبل الآخر من خلال التعليم والإعلام، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية وحماية التنوع الثقافي والديني. يعزز هذا من شعور المواطن بالانتماء إلى وطن واحد بعيدًا عن الانقسامات الطائفية أو العرقية.[٣٦]

ث- الابتعاد عن نظام المحاصصة الطائفية: من الضروري تبني سياسات تعزز الكفاءة والمساواة بين المواطنين، بعيدًا عن نظام المحاصصة الطائفية الذي يعمق الانقسامات ويزيد من حدة التطرف. يجب أن يتم اختيار المسؤولين بناءً على الكفاءة والقدرة على خدمة المجتمع، وليس على أساس انتماءاتهم الطائفية أو العرقية.

ج- إعادة النظر في المناهج التعليمية: ينبغي تعديل المناهج الدراسية لتشجيع التعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع العراقي. يجب أن تركز المناهج على تعزيز القيم الوطنية والمساواة، وتجنب تغذية التعصب الطائفي أو العرقي.[٣٧]

ح- تعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني: يجب أن تساهم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم مؤتمرات ومبادرات للمصالحة الوطنية، تهدف إلى توحيد الوعي الإسلامي وتحقيق التسامح بين الطوائف المختلفة. كما ينبغي دعم المبادرات التي تروج للسلام وتنقض العنف.

أهم الخطط والسياسات الاستراتيجية التي وضعتها الدولة العراقية لتمكين المرأة[٣٨]:

تبنت الحكومة العراقية عدد من الاستراتيجيات والخطط ذات العلاقة بركائز القرار ١٣٢٥ والتي هدفت الى تمكين النساء وحمايتهم اثناء النزاع وبعده وتفعيل دور المرأة في لجان المصالحة والاعمار وبناء السلم المجتمعي.

وأهم هذه الإستراتيجيات:

١. إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في آذار ٢٠١٣

٢. صادقت حكومة إقليم كردستان على إستراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في عام ٢٠١٢

٣. أصدرت الحكومة العراقية خطة الطوارئ التنفيذية لعام ٢٠١٥ الخاصة بالنساء النازحات والمتأثرات بالنزاع. (صُممت خطة الطوارئ لمواجهة احتياجات النساء في مناطق النزاع والنزوح وحمايتهن.)

٤. الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية: ٢٠١٨

حيث إشارات هذه الإستراتيجية الى "وجود ضعف في دور المرأة في صناعة السلام بوصفه من الأسباب الجذرية لمشكلة الامن الوطني" وأكدت على انتشار العنف ضد المرأة بوصفه "نتيجة من النتائج التي نجمت عن الوضع الأمني في العراق، ولم تشير الاستراتيجية إلى أهمية إشراك المرأة في القطاع الأمني لتطوير نظام

أمني كفوء كما لا توجد إشارة إلى الاستجابة للجرائم والانتهاكات الواقعة على النساء والاحتياجات الأمنية لهذه الفئة والية تمكينها "

٥. خطة تنفيذ البيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (بيان الحكومة العراقية والأمم المتحدة أذار(٢٠١٨)

حيث وقّعت الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة بياناً مشتركاً بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحماية النساء

٦- إستراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، صدرت عن مجلس الامن الوطني العراقي في عام ٢٠١٩

وأكدت في أهدافها على التأهيل والدمج المجتمعي للفئات التي تعرضت للظروف المؤدية للتطرف. وركز الهدفين الثالث والرابع على إعداد مواطنين مؤمنين بالاعتدال وترسيخ الروح الوطنية والسلام.

٦. استراتيجية مواجهة العنف ضد المرأة والفتاة (٢٠١٨-٢٠٣٠) صدرت عام ٢٠١٩.

الاستنتاجات

بعد توزيع استبانة الدراسة وتحليل النتائج تم الوصول الى الاستنتاجات التالية:

١- ان مساهمة المرأة في غرس قيم التسامح وبناء السلام لدى الأبناء يعتبر ركيزة أساسية في تشكيل سلوكيات الأجيال القادمة وتعزيز التفاهم والاحترام بين الأفراد.

٢- المرأة دورا بترسيخ ثقافة الحوار بين أفراد العائلة والذي يعد من العوامل الرئيسية في تعزيز التواصل الفعّال وبناء علاقات صحية داخل الأسرة.

٣- هناك ضعفٍ عام في مستوى المشاركة في الأنشطة التي تدعم ثقافة السلام في المؤسسات التربوية، ان العزوف عن المشاركة يؤدي إلى إضعاف جهود تعزيز ثقافة السلام في المجتمع .

٤- وجود احترام عال توجيهات المرجعية السياسية والدينية" مما يدل على مكانة هذه المرجعيات كمصادر موثوقة لتوجيه السلوك الفردي والجماعي.

٥- ضعف المشاركة السياسية للنساء في العمليات الديمقراطية الرسمية، رغم اهتمامهن بالمبادرات المجتمعية والورش التوعوية التي تدعو إلى السلم المجتمعي.

٦- ضعف دور المرأة البرلمانية في تعزيز التشريعات الداعمة للسلم المجتمعي وذلك يعكس وجود فجوة بين نساء المجتمع والنساء الممثلات لهن في البرلمان.

٧- تسهم المرأة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة بشكل جيد جدا، ما يدل على نظرة إيجابية سائدة لدى ما يقارب نصف المشاركات في الاستبيان، ويؤشر توفر ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة لعمل المرأة في محافظة الديوانية.

٨- تأييد تأسيس مشروعات صغيرة تدعم الوضع الاقتصادي، ما يدل على وعي متزايد بأهمية المشروعات الصغيرة كوسيلة لتعزيز الاستقلال المالي للمرأة.

٩- بينت الدراسة ان ضعف تطبيق القوانين يمثل عائقًا حقيقيًا تواجهه المرأة في المجتمع.

١٠- اكدت الدراسة ارتفاع معدلات جرائم الابتزاز والتسقيط ضد النساء الناشطات" وهي من اهم اثار ضعف تطبيق القوانين على المرأة ما يوضح حجم الخطر الذي تواجهه النساء الناشطات في حياتهن العامة، خاصة في ظل تصاعد الانتهاكات المرتبطة بالابتزاز الرقمي وضعف الحماية القانونية.

١١- اكدت الدراسة وجود تأثير سلبي مباشر على تمكين المرأة ناتج عن ضعف أداء المؤسسات الحكومية وتراجع مستوى الخدمات المقدمة.

١٢- كشفت الدراسة غياب الأطر المؤسسية الحكومية التي تكفل الحماية الاقتصادية والاجتماعية. ما يشكل فجوة واسعة بين النساء والمؤسسات الحكومية.

١٣- استنتجت الدراسة غياب السياسات الحكومية الفاعلة لدعم النساء المتضررات من الفقر، فهناك سياسات حكومية لدعم النساء المتضررات من الفقر لكنها تعاني من ضعف التنفيذ الواقعي.

١٤- المرأة تواجه صعوبة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية مما يعرقل عملية تمكينها، ويضعف ذلك قدرتهن على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة بسبب بوجود معوقات بنيوية ومجتمعية تحدّ من تمكين المرأة.

١٥- بينت الدراسة ان الدعم الحكومي للنساء لا يرقى لمستوى المسؤوليات التي تتحملها، ويوجه حسب الانتماءات سواء حزبية او عشائرية او اجتماعية.

١٦- اكدت الدراسة ان لمنظمات المجتمع المدني دور محدود في توعية النساء على المشاركة بصنع القرار السياسي.

١٧- اهم التحديات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة هي وجود صعوبات مالية في التمويل لتنفيذ نشاطات، مما يحد من قدرة المنظمات من القيام بعملها وذلك يشير الى الاعتماد الكبير لهذه المنظمات على الموارد المالية الخارجية، وضعف الاستدامة الذاتية للأنشطة.

التوصيات:

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١- شروع وزارة التربية في تصميم مناهج دراسية وبرامج توعوية للطالبات تبدأ من المراحل المتوسطة لتأكيد دور المرأة في غرس قيم التسامح والاحترام والسلم المجتمعي في العائلة والمجتمع.

٢- تفعيل الأنشطة اللاصفية في المدارس من قبل مديرية التربية في محافظة الديوانية التي تدعم ثقافة السلم المجتمعي، وتيسر مشاركة الأمهات فيها عبر الإعلان عنها بفترة زمنية كافية

٣- تنظم الحكومة المحلية في محافظة الديوانية وعبر اللجنة الفرعية لمكافحة التطرف العنيف عملية دعم لعدد من منظمات المجتمع المدني النسوية لتنظيم دورات تدريبية لتعزيز امكانيات المرأة حول السلم المجتمعي واليات تطبيقه في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى توفير الدعم المؤسسي وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المشاركة الفاعلة في مثل هذه الأنشطة من قبل الموظفات.

٤- انشاء منتديات نسوية تنطلق من قسم المرأة في ديوان محافظة الديوانية وتمول من ميزانية المحافظة، تعمل كمنصات لقيادة مبادرات السلام والمصالحة المجتمعية وتطوير وتعزيز مشاركة النساء في هذا الملف المهم.

٥- تنظيم حملات توعية من قبل مكتب المفوضية العليا للانتخابات في محافظة الديوانية للحث على أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات سواء بالتصويت او الترشيح والتمثيل السياسي.

٦- قيام مكتب البرلمان العراقي في محافظة الديوانية ومنظمات المجتمع المدني بتنظيم تدريبات للنساء المرشحات للانتخابات لتعزيز قدراتهن القيادية والتنظيمية والإعلامية. وتنظيم جلسات حوارية مع النساء لمعالجة الفجوة مع ممثلات المحافظة في البرلمان.

٧- أصدار الدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، حزمة تعليمات توصي بإتاحة الفرص للنساء الكفؤات لتولي المناصب الإدارية الوظيفية المتقدمة في مؤسسات الدولة.

٨- بناء شراكة بين قسم شؤون المرأة في ديوان المحافظة وقسم التدريب المهني – وزارة العمل وبين غرفة التجارة لأنشاء حاضنات اعمال وتأسيس صناديق تمويل صغيرة مخصصة للنساء (قروض ميسرة بدون فوائد) ودمجهن في سوق العمل.

٩- تفعيل القوانين الخاصة بحماية النساء من الابتزاز الرقمي والتشهير، وضمان إنفاذها عبر تدريب مكثف تقدمه وزارة الداخلية للأقسام المعنية بذلك، وتنظيم حملات توعية للحد من هذه الظاهرة السلبية في المجتمع من قبل قسم الشرطة المجتمعية في المحافظة.

١٠- تخصيص ميزانيات من وزارة المالية لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتمكين المرأة العراقية التي تطلقها وتقرها الحكومة العراقية المركزية ، لضمان تنفيذها بشكل صحيح و يضمن وصولها للفئات المستهدفة بصورة كاملة ويؤثر إيجابيا على تفعيل دور المرأة في المجتمع.

المصادر :

(١) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية ٨٤

(٢) ابن منظور، جمال الدين، ابي الفضل: لسان العرب، دار صفاء، ط٣، ١٩٩٤.

(٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط٤ ،٢٠٠٤.

(٤) اميرة عبد السلام زايد، الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، ، المملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ، ٢٠١٥ ، العدد ٦٧ ،ص٣٤٢

(٥) Hardina, Donna ,an Empowering Approach to managing social service organization ,srringer publishing company, New York ,٢٠١٧.

(٦) كريم غانم، " دور الشباب في الحراك الثوري السياسي في اليمن: دراسة سوسيولوجية للفترة من ٢٠١١- ٢٠١٦ "، ط١، المركز العربي للدراسات و الأبحاث السياسية.2022 ، ص: ٢٨.

(٧) جوهرة عبد العزيز عبد الرحمن السيف، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٣، ١٠.

(٨) سوسن عثمان عبد اللطيف وآخرون،(التمكين وأجهزته – تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة) طبع المعهد العالي للخدمة ، القاهرة ، ٢٠٠٥،ص٢٤٦

(٩) اماني قنديل، المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة توجه استراتيجي للاحتياجات الضرورية، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية تمكين المرأة ، ٢٠٠٤ القاهرة .

(١٣) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري بن منظور، لسان العرب، دار الصادر – بيروت. 2003، ، الجزء الخامس، ص٣٢٤.

(١١)صلاح الدين العنزي، " دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي" ، دار غيداء للنشر و التوزيع، ٢٠١١، ص:٢٣.

(١٢)جوهرة عبد العزيز عبد الرحمن السيف، " الدور التربوي للمرأة في قصة موسى عليه السلام وتطبيقاته في الاسرة ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية– الرياض.، ٢٠١٣، ص: ٩.

(١٣) Biddle, B. J,"Recent Developments in Role Theory." Annual Review of Sociology, 1986, 12, p: 2

(١٧) منظمة المرأة العربية، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية العراقية، وزارة الدولة لشؤون المرأة، العراق، د.ت، ص: ٣٣.

[١٥] تقرير منظمة المرأة العربية، دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة في الجمهورية العراقية، وزارة الدولة لشؤون المرأة، العراق، د.ت، ص: ٣٣.

[١٦] آية أحمد محسن، التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الاسري، جامعة القادسية مجلة نسق، العدد ٢٥٩٧، ٢٠٢٣م، ص: ١٣

[١٧] عبير مرتضي حميد السعدي، تمكين المرأة اقتصادياً في العراق: تحليل المعوقات و السياسات الحكومية، جامعة كربلاء، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٣، العدد ٤، ٢٠٢٤م، ص: ٢١.

[١٨] هبه توفيق أبو عيادة، سُبل تربوية مقترحة لتحقيق السلم المجتمعي استناداً إلى البحث العلمي، مجلة التربية للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢، العدد الخاص، ٢٠٢٢، ص: ٢.

[١٩] نجيه بلخيثر، السلم الاجتماعي في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة في التحديات وسبل المعالجة، مجلة المعيار، مجلد ٢٥، العدد ٥٣، ٢٠٢١، ص: ٣.

[٢٠] حسن هاشم حمود، "العصبية القبلية والسلم الاجتماعي". مجلة حمورابي، العدد ٤٢ (حزيران): ٢٠٢٢، ص: ٤٣.

[٢١] بدرية صالح عبد الله، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام٢٠٠٣، مجلةُ ألعلوم السياسيةُ، العدد٦٨،٢٠٢٤م،ص: ٥

[٢٢] بدرية صالح عبد الله، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٤م، ص: ٢.

[٢٣] فاطمة عطا جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨م، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص: ٦.

[٢٤] فاطمة عطا جبار، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٠، ص: ٧.

[٢٥] يوسف أزروال. "الأمن الإنساني بالعراق: دراسة في ضوء نتائج الاحتلال الأمريكي." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد ١٠، جانفي ٢٠١٧، ص ٨.

[٢٦] ورقاء محمد رحيم، الأمن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد، مركز العهد، العدد (١١)، ٢٠٢١، ص: ٨

[٢٧] فلاح مبارك بردان، ومحمد حردان علي. "الفساد المالي والإداري وانعكاسه على التنمية في العراق بعد ٢٠٠٣." المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الرابع، ٢٠١٧، ص ٢٠-٢١.

[٢٨] نجية بلخيثر، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢١، ص: ٥

[٢٩] ستار شدهان الزهيري. "الإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية". أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥م، ص: ٨.

[٣٠] أحمد غالب محي، المقومات السياسية للتعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المعهد العلمين للدراسات العليا، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، العدد (١)، ص: ٤.

[٣١] بدرية صالح عبد الله، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٤م، ص١١

[٣٢] فاطمة عطا جبار مصدر سبق ذكره، ٢٠٢٠م، ص: ٨.

[٣٣] رشيد عمارة ياس، دور النخبة السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة السلمانية، ٢٠١٩م، ص: ١٦.

[٣٤] فلاح مبارك بردان، ومحمد حردان علي. مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧م، ص: ٢٥.

[٣٥] نجية بلخثير، مصدر سبق ذكره، ٢٠٢١، ص: ٦.

[٣٦] احمد صبري شاكر الخيقاني، اشكالية الصراع في المجتمع التعددي وسبل تحقيق السلم المجتمعي في العراق، مجلة كلية التربية، عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي العاشر، ٢٠١٧م، ص: ١٥-١٦.

[٣٧] احمد صبري شاكر الخيقاني، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧م، ص: ١٦.

[٣٨] الخطة الوطنية الثانية للقرار ١٣٢٥، اصدار هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٩